



فصول من اصول الفقه

٢١٦١
ش. ح

(شرح الورقات لا مام الحرمين) ، تأليف محمد بن أحمد بن

محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي ، جلال الدين

(٧٩١-٨٦٤ هـ) . كتبت في القرن ١٣ هـ تقديرا .

٨ ق ٢٥ س ٥ ر ٢٤ × ١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ ، المتن بالحمرة ، مطبوع .

١٣١٧

الاعلام ٦ : ٢٣٠ ، نشرة دار الكتب المصرية ٢ : ٨٨

(التكملة في البطاقة الثانية)

نصير من اصول الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مكتبة جامعة الرضا - قسم المخطوطات
اسم الكتاب (نصير من اصول الفقه)
اسم المؤلف
تاريخ
رقم
رقم
رقم

تحتج

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فهذه **ويعاقب** قليله **تستعمل** على معرفة **فصول** من **اصول الفقه** يتتبع بها المبتدي وغيره وذلك اي لفظ اصول الفقه مولف من جنس **مفرد** تن احدهما **الاصول** والآخر **الفقه** من الافراد مقابل التركيب لا الجمع والمولف يعرف معرفة ما الفهنة **فالاصل** اي الذي هو مفرد الجزء الاول **ما بني عليه غيره** كاحص الجداري اساسه واحصل السجهر اي طرفها الثابت في الارض **والفرع** الذي هو مقابل الاصل **ما بني على غيره** كفروع الشجر لاصلها **وفروع الفقه** لاصوله والفقه الذي هو الجزء الثالث له معنى ثغوي وهو الفهم ومعنى شرعي وهو **معرفة الاحكام الشرعية التي طرقتها الاجتهاد** كالعلم بان النية في الوضوء واجبه وان الركوع في مال الصبي واجبة النية من الليل شرط في صوم رمضان وان الركوع في مال الصبي واجبة غير واجبه في الحل المباح وان القبل بالمتقل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقة الاجتهاد كالعلم بان الصلوات الخمس واجبة والزنا محرر ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى فقهها الفقه وهذا العلم بمعنى الظن **فالاحكام** المراد فيها ذكر **سبعة الواجب والمنذور والمباح والمحذور والمكروه والصحيح والباطل** فالفقه العلم بالواجب الى آخر خبر بيات السبعة اي بان هذا الفعل واجبه وهذا مباح وهكذا في آخر خبر بيات السبعة **فالاوجب** من حيث وصفه بالوجوب **ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه** ويكفي في صدق العقاب وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز ان يزيد في الحد ويرتّب العقاب على تركه كما عبر به غيره فلا يثاب في العفو **والمندوب** من وصفه بالندب لانه حيث حقيقته **ما يثاب الانسان على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح** من حيث وصفه بالا باحده **ما لا يثاب على فعله وتركه ولا يعاقب على تركه** وفعله فعله اي مالا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب والمحذور من حيث وصفه بالخطر اي الحرمة **ما يثاب على تركه امثالا ويعاقب على فعله** ويكفي في صدق العقاب

بيان جزي

عن العقاب

وجوده

وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز ان يزيد ويرتّب العقاب على فعله كما عبر به غيره فلا يثاب في العفو **والمكروه** من حيث وصفه بالكراهة **ما يثاب على تركه امثالا ولا يعاقب على فعله والصحيح** من حيث وصفه بالصحيح **ما يتعلق به التقوى ويعتد به** بان استجمع ما اعتبر فيه سرعا عقدا كان او عبادة **والباطل** من حيث وصفه بالبطلان **مالا يتعلق به التقوى ولا يعتد به** بان لم يستجمع ما اعتبر به سرعا عقدا كان او عبادة والعقد ينصف بالتقوى والاعتداد والعبادة تنصف بالاعتدال فقط اصطلاحا **والفقه** بالمعنى الشرعي **احص من العلم لصدق العلم بالخير وغيره** فكل فقه علم وليس كل علم فقه **والعلم معرفة المعلوم** اي ادراك ما من شأنه ان يعلم **على ما هو به** في الواقع كادراك الانسان بانه حيوان ناطق **والجهل تصور الشيء** اي ادراكه **على خلاف ما هو به** في الواقع كادراك الفلاس ان العالم وهو ما سوى الله قدم وبعضهم وصف هذا الجهل بالركب وجعل البسيط عدم العلم بالشيء لعدم علمائهم الارضين وبما في بطون البحار وعلى ما ذكره المصنف لا يسمى جهلا **والعلم الضروري** ما لا يقع عن نظر **الاستدلال** كالعلم بالواقع **بأحد الحواس الخمس** الطاهر وهي السمع والبصر والشم والذوق فانه يحصل بمجرد الإحساس بهامن غير نظر واستكشاف **واما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال** كالعلم بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما شاهد فيه من التغير فينتقل من تغير الى حدوثه **والنظر هو الفكر في جلال المنظر فيه** ليؤدي الى المطلوب **والاستدلال اطلب الدليل** ليؤدي الى المطلوب فيؤدي النظر والاستدلال واحدا جمع المصنف **واما العلم المكتسب** هو المرشد الى المطلوب لانه علامه عليه **والظن** يجوز الامر بين **أحد** اظهر من الآخر عند المجوز **والشك** يجوز الامر بين **لامزية** لاحدهما على الآخر عند المجوز فالمتزدد في قيام زيد ونفيه على السواك ومع رجحان النبوة والانتفاظ **واصول الفقه**

استدلاله



الذي وضع فيه هذه الورقات **طرق** اي طريقه **على سبيل الاحكام** كطريق الامم
واللهي وفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس والاصحاب
من حيث البحث عن اولها بالبرهان للوجوب والثاني بانه للحرمة والثالث بانه
وغير ذلك مما سياتي مع ما يتعلق به بخلاف طرقه على سبيل التفصيل نحو
اقبح الصلوة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في العبادة كما اخرج
الشيخان والاجماع على ان لبث الاله السادس مع بقاء الصلب حيث لا عيب
لها وقياس الارض على البر في امتناع بيع بعضه ببعض الامتلاء بمثل
يد بيد كما رواه مسلم واصحاب الطهارة لمن شرب في قمارها فليت من
اصول الفقه وان ذكر بعضها في كتبه تمهيدا **وكيفية الاستدلال بها** اي طرق الفقه
من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنية من تقديم التي ص على العام المقيد
وعند ذلك وكيفية الاستدلال بها نحو في صفات من يستدل بها وهو المجتهد
هذه الثلاثة هي الفن المسمى باصول الفقه لتوقف الفقه عليه **وابواب اصول الفقه**
اقسام الكلام والامر والنهي والعام والخاص ويدكر فيه المطلق والمعتد
والمجهول والمبين والظاهر والمستر وفي بعض النسخ واللور وسياتي
والافعال والتاسخ والتسوخ والاجماع والاجزاء والفتاوى والمخبر والاباء
وترتيب الادلة وصفة المعنى والمستغنى واحكام المجتهد من فاما
اقسام الكلام فاقول ما يتركب منه **اقسام الكلام اسمان** نحو زيد قائم واسم
وفعل نحو قائم زيد او فعل وحرف نحو ما قام ابنته بعضهم ولم يعد الظاهر قائم
الراجع اليه زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عدم كونه **واسم وحرف**
وذلك في الله نحو يا زيد وان كان المعنى ادعوا او انا دي زيد **والكلام ينقسم**
الى امر وهي نحو قيم ولا تفعل وحبر نحو جاري او استخار وهو الاستفهام
نحو هل قام زيد فيقال نعم او لا وينقسم ايضا الى تمن نحو الاله سبحانه يعود
يوما وعرض نحو الا تنزل عندنا وقسم نحو والله لا فعلن كذا ومن وجه اخر
ينقسم الى حقيقة ومجاز فالحقيقة ما بقى في استعماله على موضوعه وقيل
ما يستعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة فان لم يبق على موضوعه كالصلوة

فعله من حيث تفصيلها اي تعيينها
وتعريفها بحكم الفقيه
في علم الفقه

في الهيئة المخصوصة

في الهيئة المخصوصة فانه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعا بخير والذات
لذات الاربع كالحمار فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الارض **والجاء**
ما يجوز اي تعدي به عن موضوعه هذا على المعنى الاول للحقيقة وعلى الثاني
هو ما يستعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة **والحقيقة اما الغريبة** بان وضعها
اهل اللغة كالاسد للحيوان المفترس **واما شرعية** بان وضعها الشارع كالصلوة
للعباد المخصوصة **واما عرقية** بان وضعها اهل العرق امام كالدابة لذات
الاربعة كالحمار وهي لغة لكل ما يدب على الارض او الخاص كالفاعل للاسم المعروف
عند النخلة وهذا التقسيم ماس على التعريف الثاني للحقيقة دون الاول القاصر
على اللغوية **والمجاز اما ان يكون بزيادة او نقصان او نقل او استعانة** فالجواز
بازيادة مثل قوله ليس كمثل سبي فالكاف بزيادة والاي بمعنى مثل فيكون له تعالى
مثل وهو محال والعصاة كالكلام بغيره **والجواز بالنقصان مثل قوله واسئل القرية**
اي اهل القرية وقرب صديق تعريف المجاز على ما ذكر بانه يستعمل في مثل المثال
في نفي المثال وسؤال القرية في سؤال اهلها **والجواز بالنقل كالغلط فيما يخرج من**
هذا الانسان نقل اليه حقيقة وهو المكان المطمئن يقضي فيه الحاجه بحيث لا يتبادر منه
عرفا الا الى الخارج **والجواز بالاستعانة كقوله تعالى خذوا زينةكم**
اي يسقط نسبته بمثله الى السقوط بارادة السقوط التي هي صفات التي دون
الجماد والمجاز المبني على التشبيه سيما استعانة **والامر استدعاء الفعل بالقر**
ممل هو وند على سبيل الوجوب فان كان الاستدعاء من المساوي سمي التماسا
او من الاعلى سمي سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب بان جود التمسك فظاهر
انه ليس بامري في الحقيقة **وصيغة الدالة عليه** **افعل** نحو اضرب واكرم واسرب
وهي عند الاطلاق والجرد عن القرينة الصارفة عن طلب الفعل تحمل عليه
اي على الوجوب نحو واقموا الصلوة **الاماد الدليل على ان المراءمة التند**
او الاباحه يحمل عليه اي على التند او الاباحه مثال التند فكاتبوهم عليهم
فيهم خيرا ومثال الاباحه واذا حلقن فاصطادوا وقد اجمعوا على عدم الوجوب
للكاتبه والاصطاد **ولا يقتضي التكرار على الصحيح** لان ما قصد من تفصيل

العام

رأيت



لد خوفي الكلام نحو جال القوم الارزيدا ^{الاستغناء} وانما يصح شرط ان سمي من المستثنى
 منه شي نحو له على عشرة الا تسعه فلو قال الا عشر لم يصح **ومما شرط ان يكون**
متصلا بالكلام فلو قال جال القوم قال بعد الارزيدا لم يصح **وجوز تقديم المستثنى على**
المستثنى منه نحو ما قام الارزيدا احد **وجوز الاستغناء من الجنس** كما تقدم **ومن غير**
 نحو جال القوم الا الجبر **والشرط المخصص** يجوز ان يتقدم على الشرط نحو ان جال
 بنو ابيهم فاكرمهم **والمقيّد بالصفة** يحمل عليه المطلق كالرقبة قيدت بالايام
 في بعض المواضع كما في كفارة القتل **واطلق في بعض المواضع** كما في كفارة الظهار
فيحمل المطلق على المقيّد احتياطا **وجوز تخصيص الكتاب بالكتاب** نحو قوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركات فانه خص بقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب
 من قبلكم اي حل لكم **وتخصيص الكتاب بالسنة** كتخصيص قوله تعالى يوصيكم الله
 في اولادكم السائل للولد الكافر بحديث الصحاحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
 المسلم **وتخصيص السنة بالكتاب** كتخصيص حديث الصحاحين لا يقبل الله صلاة
 احدكم الا اذا حدث حتى يتوضى بقوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا
 قتيما وان وردت السنة بالتيمم ايضا بعد من قول لا **وتخصيص السنة بالسنة**
 كتخصيص حديث الصحاحين فيما صنعت السما العشر بحديثها ليس فيما دون
 خمسة اوسق صدقة **وتخصيص النطق بالقياس** ويعني بالنطق قوله تعالى
 وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لان القياس يستند الى نص من كتاب او سنة فكانت
 المخصص **والجمل ما يقتضي الى البيان** نحو ثلاثة ورواؤه فانه يحتمل الاظهار والحيض
 لا اشتراكا العز بين الحيض والظهار **والبيان اجزاء التي** من حيز الاشكال
الى حيز التجلي اي حيز الابصار والنص والظاهر والمعمور والنص ما لا يحتمل
 الامعني واحد كزيد في راي زيد **وقيل ما ياولد** بتزويله نحو فحيات ثلاثه ايام
 فانه محتمل ما يزيل عنهم معناه **وهو مستق من منقصة العروك** وهو الكري
 لارتفاعه على غير في فهم معناه من غير توقف **والظاهر ما احتمل امرين احدهما**
اظهر من الاخر كالاسد في راي اليوم اسدا فانه ظاهر في الحيوان المعترس لانه
 المعني الحقيقي يحتمل للرجل الشجاع بدله فانه حمل اللفظ على الاحز سمي مؤولا وانما

ما يقتقر
 بالغ
 والمبين هو

يورد بالدليل

يورد بالدليل كما قال **ويورد الاظهر بالدليل** وسمى ظاهرا بالدليل اي كما كي مؤولا
 ومنه قوله تعالى والسابطيناها بايد ظاهرها جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فصر
 الى معني القوة بالدليل العفلي القاطع **الافعال هذه ترجمة فعل صاحب السريعة**
 يعني النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلوا اي ان يكون على وجه القربة والطاعة
 اولافان كان على وجه القربة والطاعة فان دل دليل على الاختصاص
 به يحصل على الاختصاص كزيادة في النكاح على ارب تسوه وان لم
 يدل الدليل لا يختص به لان الله تعالى قال لقد كان لكم في رسول الله اسوة
 حسنة فيحمل الواجب عند بعض اصحابنا في حقه وحققا لانه لا حوط ومن
 اصحابنا من قال يحمل على الذنب لانه المحقق بعد الطلب ومنهم من قال يتوقف
 فيه اي لتعارض الادلة في ذلك **وان كان على محله** وجه القربة والطاعة فيحمل
 على الاباحه في حقه وحققا في العقود والاكل والشرب **واقرار صاحب السريعة**
 على القول من ادهو **هو قول صاحب السريعة** قوله **واقرار على الفعل** من
 ادهو **كفعله** لانه معصوم عن ان يقر احد اعلى منكر ما اقران صلى الله عليه وسلم
 ابا بكر على قوله يا عطاء القليل لقائله واقران خالد بن الوليد على اكل الصب متيق
 عليهما **وما فعل في وقت** صلى الله عليه وسلم **في غير مجلسه** وعلم به **ولم ينكر في حكمه**
حكم ما فعل في مجلسه كعلمه بخلق ابي بكر انه لا ياكل الطعام في وقت غيبته ثم اكل
 لما راى اكل خيرا كما يؤخذ من حديث مسلم في الاطعمه **واما النسخ فعناه**
لغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا زال منه ورفعته بانسا طها وقيل
معناه النقل من قولهم نسخت ما في هذا الكتاب اذا نقلته باسكال كتابته **وحده**
سرعا الخطاب الدال على رفع الحكم **الثابت بالخطاب المتقدم** على وجه لولاه **لها**
ثابتا مع تراخيها عنه هذا احد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بان رفع الحكم المذكور
 بخطابه الي اي رفع تعلقه بالفعل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراه
 الاهلية اي عدم التكليف بشي او بقولنا الخطاب الماخوذ من كلامه الرفع بالموت
 والجنون وبقوله على وجه الال ما لو كان الخطاب الاول معينا بقائه ومعدلا بمعنى
 وصرح الخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى ناسخا الاول مثاله قوله تعالى للصلوة

خير وجه
 كقيام
 كقول
 سلب
 بجملة النسخ
 ذكر

اذا نودي

في نسخ البيع

من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع مفتيا بانقضاء الجمعة فلا يقال
قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانسروا في الارض وابتغوا من فضل الله نسخ
للاوليين غاية التحريم فكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما
لا يقال نسخ قوله تعالى فاذا حللتم فاصطادوا لان التحريم للاحرار وقد
زال بقوله مع تراخيه عنه ما انضل بالحطاب من صفة او شرط او استثناء **وبجوز**
نسخ الرسم وابقا الحكم نحو البيع واليخه اذ انما فارجحها البتة قال عمر
فانا قد قرانا هارواه الشافعي وغيره وقد رحم صلى الله عليه وسلم المحصنين وقال
عمر لو ان بقول الناس راد عمر لكتبتهما متفق عليه وهما المراد بالبيع واليخ
وبجوز النسخ الحكم وابقا الرسم نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازوا
وصية لا زواجرهم متاعا الى الحول نسخ باية يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا
ونسخ الامر من معاوية مسلم عن عائشة كان فيما نزل عشر رضعات معلومات
فنسخن خمس معلومات **والنسخ الي بدل والي غير بدل** الاول كما في نسخ استقبا
بيت المقدس باستقبال الكعبة وسياقي والثاني كما في قوله تعالى اذا ناجيتم الرسول
فقد موايبي يدي نحو اكر صدقة **والى ما هو اعلاط** نسخ بين صوم رمضان
والغدير الي تعيين الصور قال تعالى وعلى الذين يطيقونه الى قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه **والى ما هو اخف** نسخ قوله ان يكن منكم عسرون صابرون يغلبوا
ما تبي بقوله تعالى ان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين **وبجوز نسخ الكتاب**
بالكتاب كما تقدم في ابي العدة وايبي المصابر **ونسخ السنة بالكتاب** كما
تقدم في نسخ استقبال بيت المقدس النابت بالسنة الفعلية في حديث الصحاحين
بقوله تعالى قول وجهك سطر المسجد الحرام **وبالسنة** الفعلية نحو حديث مسلم كنت
خفيتكم عن زيارة القبور فزوروها وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل يجوز
ومثله بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين
والاقربيين مع حديث الترمذي وغيره لا وصية لوارث واعترض بانه خبر واحد
وسياقي انه لا ينسخ المتواتر بالاحاد وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة اي بخلاف
تخصيصه بها كما تقدم لان التخصيص اهون من النسخ **وبجوز نسخ المتواتر**

نسخ
التخيير

فدية
م

بالمتواتر

بالمتواتر ونسخ الاحاد بالاحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر كالقرآن
بالاحاد لانه دونه بالقوة والراجح جواز ذلك لانه يحمل النسخ والحكم والدلالة عليه
بالمتواتر ظنيهم كالاحاد **فصل في التعارض اذا تعارضت قطعيان ولا يخلو اما**
ان يكونا عامين او خاصين او احدهما عاما والاخر خاصا او كل واحد
منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فان كانا عامين فان امكن الجمع بينهما
جمع يحمل كل منهما على حال مثاله حديث سري الهود الذي يشهد ان يستشهد وحديث
خير الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد يحمل الاول على ما اذا كان من له الشهادة
عالمها والثاني على ما اذا لم يكن عالمها والثاني رواه مسلم بلفظ الا خبركم بخبر
الشهود الذي ياتي بشهادة قبل ان يسألها ولا ومتفق على معناه في حديث خيركم
قري ثم الذين يلونهم الي قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون **وقيل ان** يستشهدوا
وان لم يكن **الجمع بينهما** ولا مرجح **يتوقف فيها ان لم يعلم التاريخ** اي الى ان
يظهر مرجح لاحدهما مثاله قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وقوله تعالى وان جمعوا بين
الاثنين فالاول بجوز الجمع بين الاثنين بمثل اليمين والثاني تحريم ذلك فمرجح
التحرير لانه لانه الاحوط **وان علم التاريخ** **نسخ المتقدم بالمأخر** كما في ابي
عدة الوفاة وآتى المصائب وقد تقدمت الاربعة **وكذلك ان كانا خاصين**
اي فان امكن الجمع بينهما كما في حديث انه صلى الله عليه وسلم توجنا وغسل رجله
وهذا مشهور في الصحيحين وغيرهما وحديث انه توجنا ورش الماء على قدميه
وهما في النعيلين رواه النسائي والبيهقي وغيرهما فجمع بينهما بان الرشي حال
التجدد كما في بعض الطرق ان هذا وضوء من لم يجد **وان لم يمكن**
الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ يتوقف الي ظهور مرجح لاحدهما مثاله جانه صلى الله
عليه وسلم سلك عما يحل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الازار رواه ابو داود
وجا انه قال اصنعوا كل شي الا النكاح اي الوطى رواه مسلم ومن جملة فيما فوق
الازار فتعارض فيه فرجح بعضهم التحريم احتياطا وبعضهم الحل لانه الاصل
في المنكوحه وان علم التاريخ نسخ المتقدم بالمأخر كما تقدم في حديث زيار القبور
وان كان احدهما عاما والاخر خاصا فيخص العام بالخاص كتخصيص حديث

كان

الشهود

سئل

الوطى

الصحيحين فيما سقت السما العشر لمحدثيها ليس فيمادون خمسة اوسق صدقة
 لما تقدم وان كان كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فيخص عموم
 كل منهما بخصوص الآخر بان يمكن ذلك مثاله حديث ابي داود وعين اذ بلغ الماء
 قلتين فانه لا ينجس مع حديث ابن ماجه وعين الا لا ينجس شي الا ما غلب على ربحه
 وطعمه ولو نزل فالاول خاص بالقلتين عام في المتغير وغيره والثاني خاص في
 المتغير عام في القلتين ومادونهما يخص عموم الاول بخصوص الثاني وهو المتغير
 حي يحكم بان القلتين تنجس بالمتغير وخص عموم الثاني بخصوص الاول حتى يحكم
 بان مادون القلتين ينجس وان لم يتغير فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص
 الآخر احتيج الى الترجيح بينهما فيما توافقت فيه مثاله حديث البخاري من بدل
 دينه فاقتلوه وحديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لا يرضى عن النساء الا اول
 عام في الرجال والنساء خاص باهل الزهه والثاني خاص بالنساء عام في الحريات والمردات
 فتعارض في المرتبة هل تقتل الا ولا والصحيح انها تقتل **واما الاجماع فهو اتفاق**
علماء اهل العصر على حكم الحادثة فلا يعتبر وفاق العوام لهم **وبعض العلماء**
الفقهاء فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم **وبعضهم** بالحادثة الشرعية لانها
 محل نظر الفقهاء بخلاف اللغويين مثلا فانما تجمع فيها علماء اللغة واجماع الامم
 حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امة على ضلالة رواه
 الترمذي وغيره **والشرح** ورد بعض هذه الامم حديث وخبره **والاجماع**
حجة على العصر الثاني ومن بعد وفي اي عصر كان من عصر الصحابة ومن بعدهم
ولا يشترط في حجية انقراض العصر بان يموت اهل على الصحيح لسكون
 اوله الحجة عنه وقيل يشترط لجواز ان يطر البعض ما ينافي اجتهاده فيرجع عنه
 واجيب بانه لا يجوز له الرجوع عنه لاجماعهم عليه **فان قلنا انقراض العصر شرط**
في اعتبار في انعقاد الاجماع قوله من ولدي حياتهم وتقعه وصار من اهل
الاجتهاد ولهم على هذا القول ان يرجعوا عن ذلك الحكم الذي ادى اجتهادهم
 اليه **والاجماع يصح بقولهم** وبفعلهم كان يقولوا بجواز شيء او يفعلون شيئا
 فعلهم له على جواز البعض كما تقدم **ونقول البعض** يفعل البعض **انفسا**

ن بلغ
 بالمحاذرة

الاجماع

ذلك القول والنقل

ذلك القول والنقل وسكون الباقي عنده ويسمى ذلك الاجماع السكوني **فقول**
الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره على القول الجديد وفي القديم حجة
 حديث اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم واجيب بضعفه **واختار**
الاخبار فالحبر ما دخله الصدق والكذب باحتماله لهما من حيث انه
 خبر كقولك قام زيد فحتمل ان يكون صدقا وان يكون كذبا وقد يقطع بصدقه
 او كذبه لامر خارجي الاول خبر الله تعالى والثاني كقولك الصدق لاجتماع **والحبر**
ينقسم الى قسمين الى آحاد ومتواتر فالمتواتر ما يوجب العلم وهو ان يروي
 جماعة لا يتبع التواطى عنهم على الكذب من مثلهم وهكذا الى ان ينتهي الى
 الخبر عنه فيكون في الاصل عن مشاهدته او سماعه لا عن اجتهاده كالاخبار
 عن مشاهدته مكة او سماع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاخبار
 عن مجتهدي فيه لجواز الخطا فيه كاجبار الفلاسفة بقدم العالم **والاجاد** وهو مقابل
 المتواتر هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطا فيه **وينقسم**
قسمين الى مرسل ومسند فالمسند ما اتصل اسناده بان صرح برواية كلهم
 والمرسل ما لم يتصل اسناده بان اسقط بعض رواة فان كان من مراسيل غير
 الصحابة رضي الله عنهم فليس بحجة لاحتمال ان يكون الساقط محرورا **المراسيل**
سعيد بن المسيب من التابعين رضي الله عنهم اسقط وعزاه للنبي صلى الله عليه وسلم
 فهي حجة **فانما فتن** اي فتن عندها **فوجد مسانيد** اي رواها له الصحابة الذي
 اسقطه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الغالب صحيح ابو زرعة ابو هريرة رضي
 الله عنه وامر اسيل الصحابي بان يروي صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم سقط الثاني فحج لان الصحابة كلهم عدول **والعنفة** بان يقول حدثنا فلان عن
 فلان **ندخل على الاسناد** اي على حكمه فيكون الحديث المروي به في حكم المسند
 لا المرسل لان اتصال سند في الظاهر **واذا قرأ الشيخ** وغيره سمعة **لجوز للراوي**
ان يقول حديثي واخبرني وان قرأه هو على الشيخ فيقول اخبرني **ولا**
يقول حديثي واخبرني وان قرأه هو على الشيخ فيقول اخبرني **ولا يقول**
حديثي لانه لم يحدثه ومنهم من اجاز حديثي وعليه عرف اهل الحديث لان القصد

الاجماع السكوني

الاخبار

مبحث القياس

الاعلام بالرواية عن الشيخ وان اجاز الشيخ من غير قرأة فيقول الراوي
 اجازني او اخبرني احاطة واما القياس فهو فرع الفروع الى الاصل بعل
 كجها في الحكم لقياس الارز على البر في الربا بجامع الطعم وهو ينقسم الى ثلاثة
 اقسام الى قياس على قياس دلالة وقياس شبهة فقياس العلة ما كانت
 العلة فيه موجبه للحكم بحيث لا يحسن عولا تخلف عنها كقياس الضرب على
 التافيف للوالدين في التحريم بعللة الا اذا وقياس الدلالة هو الاستدلال
 باحد التظيرين على الاخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون
 موجبه للحكم كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه
 مال تام وتوجد ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال الامام ابو حنيفة وقياس
 الشبه هو الفرع المتردد بين اصلين فيلحق بالكثرهما شبرا كما في
 العبد اذا اتلف فانه متردد في الضمان بين الانسان الحر من حيث انه اذاجي وبين
 البهيمة من حيث انه قال وهو بالمال اكثر شبرا من الحر بالحكم والصفة بدليل انه
 يباع ويورث ويوقف وتضمن اجزأوه بما نقص من قيمته ومن شرط الفرع ان يكون
 مناسباً للاصل فيما يجمع به بينهما الحكم اي يجمع بينهما مناسب الحكم ومن شرط الاصل
 ان يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين المحققين ليكون القياس حجة على الخصم
 فان لم يكن خصم فالشرط بثبوت حكم الاصل بدليل يقوي به القياس ومن شروط
 العلة ان تطرد في معلولاتها فلا ينقص لفظاً ولا معني فمقتضى انقص لفظاً
 بان صدقت الاوصاف المعبر عنها في صورة بدون الحكم او معاً بان وجد المعنى
 العللي به في صورة بدون الحكم فمقتضى القياس الاول ان كان يقال في القتل بالمعقل انه
 قتل عمد وان يجب به القصاص كالمعقل بالمحدد فينتقض ذلك بقتل الوالد
 ولذا فانه لا يجب به قصاص والثاني ان كان يقال يجب الزكوة في الموائى لدفع
 حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكوة فيها ومن شرط
 الحكم ان يكون مثل العلة في النقي والاثبات اي تابعا لها في ذلك ان وجدت
 وحدها وان انتفى انتفى والعلة هي الجمالية للحكم بما سبقتها له والحكم هو المجلو
 للعلة لما ذكر واما الخطر والاباحة فمن الناس من يقول ان اصل الاشياء بعد

البعثة على الخطر

البعثة على الخطر اي على صفة هي الخطر الا ما اباحت الشريعة فان لم توجد في
 الشريعة ما تدل على الاباحة فيتمسك بالاصل وهو الخطر ومن الناس من يقول
 بفضله وهو ان الاصل في الاشياء بعد البعثة انها على الاباحة الا ما خطره
 الشرع والصحيح التفصيل وهو ان المضار على التحريم والمنافع على الجواز
 قبل البعثة فلا حكم يتعلق باحد لا تتعا الرسول الموصلة ومعنى استصحاب الحال
 الذي يحتمل به كما سياتي ان يستصحب الاصل اي عدم الابه في عند عدم الدليل
 الشرعي بان لم يجد المجتهد بعد البحث عنه بقدر الطاقة كان له مجرد دليل على
 وجوب صور رجب فيقول لا يجب باستصحاب الحال اي عدم الاصل وهو حجة
 جبرما اما الاستصحاب المشهور الذي هو بثبوت امر في الزمن الثاني لثبوت في
 الاول فحج عندنا دون الخفية فلا زكوة عندنا في عشر ديناراً بقصد تزويج زوج
 الكاملة بالاستصحاب واما ترتيب الادلة فتقدم الجلي منها على الخفي وذلك كالظاهر
 والمزول فتقدم اللفظ في معناه الحقيقي على معناه المجازي والموجب للعلم على
 الموجب للظن وذلك كالتواتر والاحاد فيقدم الاول لان يكون عاماً فيخص بالثاني
 كما تقدم من تخصيص الكتاب بالسنة والنطق من كتاب اوسنة على القياس لان يكون
 النطق عاماً فيخص بالقياس كما تقدم والقياس الجلي على الخفي وذلك كقياس العلة على
 قياس الشبه فان وجد في النطق من كتابه اوسنة ما يغير الاصل اي عدم الاصل
 الذي يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح انه يعمل بالنطق والا اي وان لم
 يوجد ذلك فيستصحب الحال اي عدم الاصل اي يعمل به ومن شرط المعنى وهو
 المجتهد ان يكون عالماً بالغة اصلاً وفرعاً خلافاً ومذهباً اي مسائل الفقه
 وقواعده وفروعه وما فيها من الخلاف ليدفع اليه قول من ولا يخالفه بان حجة
 قول آخر لاستلزام اتفاق من قبله لعدم ذهابهم اليه على نفيه وان يكون كامل
 الا انه في الاجتهاد وعارفاً لجميع ما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من النحر
 واللغة ومعرفة الرجال الراويين للاخبار لياخذ بروايته المقبول منهم دون
 المحرور وتفسير الايات الواردة في الاحكام والاحبار الواردة فيها ليوافق
 ذلك في اجتهاده فلا يخالفه وما ذكر من قوله عارفاً الخ من جملة آله الاجتهاد

المرس



الحاكم

وغير ذلك
الله عليه و
فله اجره
وصوبه
فحكم فاصا به
والله وصي

عن العارفين وزوقنا احكامهم
موجع العارفين وزوقنا احكامهم
لعل الامام اسما على ابن العلم
عليه السلام